الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا عن دورتها الأربعين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا عن دورتها الأربعين.

* E/ECA/COE/44/1.

A.25-01257 (A)

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا عن دورتها الأربعين

مقدمة

١- عُقدت الدورة الأربعون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في مدينة الرباط، المغرب، من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، تحت شعار ''تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا''.

٢- وحضر الدورةَ ممثلون عن جميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السبعة في شمال أفريقيا، وهي تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. كما حضر مراقبون من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات والأوساط الأكاديمية والشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية. وعلاوة على ذلك، حضر الدورة ممثلون عن كيانات منظومة الأمم المتحدة.

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٣- افتتح السيد خالد أبو علي، رئيس مكتب اللجنة المنتهية ولايته والمدير العام لمنظومة التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتحول الرقمي في السودان، الدورة بتقديم لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذها المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٥. وأشار إلى أن التوصيات المقدمة خلال الدورة السابقة ركزت على أربعة مجالات ذات أولوية، ألا وهي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء؛ ووضع خارطة طريق لإيجاد سلسلة قيمة إقليمية لوسائل النقل الكهربائية؛ والاستفادة من تحويلات المغتربين المالية من أجل التنمية الوطنية؛ وتعبئة الموارد المحلية في بلدان شمال أفريقيا. كما أشار إلى تقرير المكتب دون الإقليمي الذي يحمل عنوان *'التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان: الإطار والدروس المستفادة من التجارب الدولية'*،[(١)] والذي استند إلى دراسات حالات دولية وأفضل الممارسات. وفي سياق التركيز على الذكاء الاصطناعي والابتكار في عام ٢٠٢٥، سلط المتحدث الضوء على إطلاق أول منصة حكومية لتبادل البيانات في السودان بوصفها محطة بارزة. واختتم بالتأكيد على أن الحصول على التمويل لا يزال تحديا رئيسيا بسبب محدودية موارد الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن تساعد إقامةُ شراكات أقوى على حشد الدعم اللازم للدفع قدما بأهداف التنمية المستدامة.

(١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان: الإطار والدروس المستفادة من التجارب الدولية* (الرباط، ٢٠٢٥).

٤- وأعربت مديرة الشؤون الاقتصادية والممثلة الدائمة لاتحاد المغرب العربي لدى الاتحاد الأفريقي، أمينة سلمان، عن تقديرها للمغرب لاستضافته الدورة الأربعين للجنة، وجددت التأكيد على الشراكة طويلة الأمد التي تجمع اتحاد المغرب العربي بالمكتب دون الإقليمي. كما لفتت الانتباه إلى التحديات المستمرة التي تواجه تعبئة الموارد المحلية في المنطقة دون الإقليمية، وأكدت على الحاجة إلى إصلاحات مالية شاملة تضم التحول الرقمي، والحوكمة القوية، وتدابير مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، أبرزت أهمية تنسيق السياسات الصناعية والإنمائية وحددت الأولويات الحاسمة، ومن بينها تطوير نظم ضريبية رقمية، وتوسيع نفاذ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات الرقمية، وتنمية مهارات الشباب في مجالات الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر. وأخيرا، أكدت التزام اتحاد المغرب العربي بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المنطقة دون الإقليمية.

٥- وأكد السيد آدم الحريكة، مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الافتتاحية أن تعبئة الموارد المحلية أمر أساسي لتحقيق الاستقلال المالي والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وأشار إلى أن تراجع المساعدات الإنمائية وارتفاع التزامات خدمة الديون ما زالا يقيّدان الحيز المالي للدول، وهو ما يحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في الخدمات الأساسية. ولاحظ أنه رغم إحراز تقدم في إدارة الضرائب ورقمنة نظم المالية العامة، تبقى جهود الإصلاح متفاوتة بين البلدان. وشدد على أن نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصادات شمال أفريقيا انخفضت إلى ما دون المعايير الدولية، ودعا إلى اتباع نهج شامل لتحسين النظم الضريبية، بما في ذلك النظم الضريبية الرقمية، وتقنين القطاع غير الرسمي، وتحسين إدارة المالية العامة. وفي الختام، سلط الضوء على الفرص المتاحة في مجال التمويل المناخي، وشدد على أهمية الابتكار والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي في الدفع قُدما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦- وأشاد السيد هشام الطالبي، نائب مدير الخزينة والمالية الخارجية المغربية، المسؤول عن قسم العلاقات الأفريقية الأوروبية، بقوة بالشراكة بين المكتب دون الإقليمي وبلده. وشدد على ضرورة أن تعزز المنطقة دون الإقليمية سيادتها المالية وتقلل من اعتمادها على المساعدات الخارجية، وأبرز دور تعبئة الموارد المحلية، المدعومة بالابتكار والتكنولوجيا، باعتبارها محركا أساسيا للقدرة على الصمود والنمو المستدام. وأعرب عن قلقه إزاء ارتفاع مستويات الدين العام، وتراجع المساعدات الإنمائية، وعدم اليقين الذي يكتنف تدفقات الاستثمارات العالمية. كما شدد على أهمية وجود استراتيجيات وطنية متسقة، مدعومة بإصلاحات الأسواق المالية، وتقنين الاقتصاد غير الرسمي، وتوسيع الشمول المالي باستخدام الأدوات الرقمية. واستنادا إلى تجربة الإصلاحات التي نُفّذت في المغرب، أوضح الأساليب التي يمكن من خلالها للقيادة الاستراتيجية والرؤية طويلة الأمد والابتكار التكنولوجي أن تسرّع من وتيرة التحول الوطني. واختتم كلمته

بالدعوة إلى تعميق التعاون دون الإقليمي وتبادل المعرفة في سبيل تعزيز تعبئة الموارد المحلية في جميع أنحاء شمال أفريقيا.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب [البند ٢ من جدول الأعمال]

٧- بعد إجراء مشاورات، انتخبت اللجنة المكتبَ بالإجماع على النحو التالي:

الرئيس: تونس

نائب الرئيس: الجزائر

المقرر: مصر

ثالثا- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٣ من جدول الأعمال]

٨- عقب بيان قبول أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، السيد عدنان زرور، مدير الادارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي بوزارة المالية التونسية، اعتمدت اللجنة برنامجَ العمل وجدولَ الأعمال التالي بدون تعديلات، استنادا إلى برنامج العمل المؤقت (ECA/SRO-NA/ICSOE/40/2) وجدول الأعمال المؤقت (ECA/SRO-NA/ICSOE/40/1)، اللذين جرى تعميمهما:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٤- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا.

٥- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا.

٦- القضايا النظامية:

(أ) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦؛

(ب) برنامج عمل اللجنة الاقتصا دية لأفريقيا لعام ٢٠٢٦.

٧- اجتماع فريق الخبراء المخصص.

٨- عرض المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩- النظر في مشاريع توصيات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وإقرارها.

١٠- موعد الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا ومكان انعقادها.

١١- مسائل أخرى.

١٢- اختتام الدورة.

رابعا- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٩- قدمت ممثلة الأمانة التقرير المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال أفريقيا خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦ (ECA/SRO-NA/ICSOE/40/4) والذي تضمن استعراضا للاتجاهات الاقتصادية الكلية الأخيرة، والتطورات المالية والنقدية، وأوضاع القطاع الخارجي، والمؤشرات الاجتماعية البارزة. وأشارت إلى أن النمو ظل متواضعا وغير متكافئ في عام ٢٠٢٤، رغم تحسن التوقعات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وإن كان ذلك مع استمرار التعرض للمعوقات الهيكلية والتوترات الجيوسياسية. وأكدت على ضرورة الاستمرار في ضبط الأوضاع المالية، وتعزيز إدارة الديون، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الحماية الاجتماعية محددة الأهداف.

باء- المناقشة

١٠- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أفادت ممثلة ليبيا بانخفاض معدل التضخم في بلدها في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، وأشارت إلى استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل

الدولار الأمريكي، وأوضحت أنه من المتوقع أن ينخفض التضخم أكثر في عام ٢٠٢٥. وسلط ممثل السودان الضوء على الخسائر الكبيرة في البيانات بسبب الصراع في بلده وطلب الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعادة بناء النظم الإحصائية للبلاد. وأكد ممثل الجزائر على أهمية مراعاة السياقات الخاصة بكل بلد في التحليلات المقارنة، وشجع على استخدام البيانات الوطنية. وأفاد ممثل مصر عن إحراز تقدم في إدارة ديون بلده من خلال إصدار سندات في الصين واليابان مقوَّمةً بعُملتي البلدين، الرنمينبي والينّ على التوالي، وتخفيض الدين العام وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وأكد ممثل موريتانيا مجددا على الحاجة إلى توجيهات سياساتية مصممة خصيصا لدعم التنويع.

١١- وأكد المشاركون على أهمية البيانات الموثوقة والمحيَّنة والتعاون التقني المستمر. وأشارت ممثلة الأمانة إلى أن البيانات التي جمعت في حزيران/يونيه ٢٠٢٥ استخدمت في إعداد الموجز دون الإقليمي، وحثت الدول على إتاحة بياناتها الوطنية، وأعادت تأكيد التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم أعضائها وتعزيز الأهمية التحليلية للموجز.

خامسا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٢- قدمت ممثلة الأمانة التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICSOE/40/5)، الذي جاء فيه أنه رغم كون المنطقة دون الإقليمية ظلت تحقق في عام ٢٠٢٥ أفضل الدرجات على مؤشر أهداف التنمية المستدامة من بين جميع المناطق دون الإقليمية، فإن الدرجة أخذت تنخفض منذ عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس تقدما متفاوتا ومحدودا. وقالت إن هناك اتجاهات إيجابية سُجّلت فيما يتعلق ببعض الأهداف، لكن التقدم البطيء في تحقيق أهداف أخرى، بما في ذلك الهدف ٨، يؤكد أن المنطقة دون الإقليمية ما زالت بعيدة عن المسار الصحيح. وبناء على ما ورد في التحليل، كان الركود أو التراجع واضحا فيما يتعلق بعدة غايات من غايات الهدف ٨، بسبب عوامل مثل انخفاض إنتاجية العمل؛ والبطالة الهيكلية المرتفعة، لا سيما في صفوف الشباب؛ وضعف مشاركة القوة العاملة. واستمرت القيود الهيكلية، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والصدمات المناخية وتركيز الصادرات، في إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت التوصيات الواردة في التقرير تعزيز الإصلاحات المالية والتنظيمية، وتعبئة موارد مالية إضافية، والاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والعمالة الكثيفة، مع تحديد التحول الرقمي باعتباره عاملا حاسما في تسريع وتيرة تحقيق الخطط الإنمائية.

باء- المناقشة

١٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وأبرز ممثل موريتانيا الفجوات التمويلية الكبيرة، مشددا على أهمية تعبئة الموارد المحلية وأدوات التمويل الابتكارية، مثل التحويلات المالية والتمويل الأخضر، إلى جانب تعزيز التعاون دون الإقليمي. وأكدت ممثلة ليبيا على أهمية التحليل الخاص بكل بلد، مشيرة إلى أن الدول ينبغي أن تنظر إلى ما وراء الدرجات الإجمالية لتحديد التحديات ونقاط القوة الفردية لكل منها. وشدد ممثل الجزائر على الدور المركزي للبيانات الوطنية الموثوقة في تتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستعرض الإصلاحات التي قام بها بلده مؤخرا بهدف تحسين الإنتاجية وبيئة الأعمال، بما في ذلك تحديث اللوائح التنظيمية وإصلاحات القطاع المالي واعتماد قانون بشأن الاستثمار. واتفق المشاركون على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وتوطيد التجارة بين البلدان الأفريقية، وتبادل أفضل الممارسات للنهوض بتعبئة الموارد المحلية، والتكامل الإقليمي، والرصد المشترك لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. وأكدت ممثلة الأمانة أن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا يعتزم التعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية ودون الإقليمية لتسريع تنفيذ الخطتين.

سادسا- القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٦

١- العرض

١٤- قدّم مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤-أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦ (ECA/SRO-NA/ICSOE/40/6). وفي معرض حديثه عن ولاية المكتب دون الإقليمي، قال إنه يود أن يسلط الضوء على أربعة مجالات ذات أولوية، ألا وهي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك بناء قدرات الشركات التي يقودها نساء وشباب؛ والعمل المرتبط بالهجرة والتحويلات المالية؛ والمساعدة التقنية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وإدارة الديون والتمويل المستدام والأخضر؛ وتعزيز التكامل الإقليمي ودعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تم اتخاذ مبادرات خاصة خلال العام السابق، بما في ذلك إعداد التقرير المتعلق بالتخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان، والعمل في إطار شراكات مع مختلف الكيانات الدولية والعامة والخاصة والتعليمية. كما أُحرز تقدم في تنفيذ

توصيات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، التي أصدرتها خلال دورتها التاسعة والثلاثين. وفي برنامج العمل لعام ٢٠٢٦، سيتم التركيز بشكل أكبر على التنويع الاقتصادي، وتعزيز المالية العامة، وإدماج التحويلات المالية في أطر التنمية، وتحليل رأس المال البشري، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر.

٢- المناقشة

١٥- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد ممثل مصر استعداد حكومته لتبادل خبراتها مع حكومات البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. وطلب ممثل موريتانيا الدعم في مجال التوقعات الاقتصادية ونُظم البيانات. وأكد ممثل المغرب على أهمية التضامن الإقليمي، مشددا على ضرورة رقمنة النظم الضريبية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتقديم إرشادات أوضح بشأن توجيه التحويلات المالية نحو الاستثمارات المنتجة، وتشجيع التعاون الوثيق بين المكتبين دون الإقليميين لشمال أفريقيا وغربها. وأبرزت ممثلة الأمانة الدعم المستمر الذي يقدمه المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لتيسير التعاون بين السلطات الضريبية في شمال أفريقيا.

باء- برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٦

١- العرض

١٦- قدمت ممثلة الأمانة برنامج العمل لعام ٢٠٢٦، وأوضحت ولايةَ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورؤيتها ورسالتها، وقالت إنها تود إبراز ما تنطوي عليه 'خطتنا المشتركة' و'مؤتمر القمة المعني بالمستقبل' و'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' وغيرها من الإصلاحات التي تشهدها منظومة الأمم المتحدة من أهمية بالنسبة إلى تطور المشهد الإنمائي. وأكدت أن عمليات الانتقال العالمية الستة الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة (المنظومات الغذائية، وإمكانية الوصول إلى الطاقة وتوافرها بأسعار معقولة، والربط الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث[٢]) تشكل أساس برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جميع مجالات أنشطتها، مدعومة في ذلك بالعمل الشامل المتعلق بالبيانات والإحصاءات والقضايا الجنسانية والتوظيف. وأضافت أن المكاتب دون الإقليمية تعمل بمثابة منصات لامركزية تقوم بمواءمة الأولويات الوطنية مع الأطر الإقليمية والقارية. وبالنسبة لشمال أفريقيا، فقد منحت الأولوية في برنامج العمل لعام ٢٠٢٦ للتنويع الاقتصادي، وتعزيز الإدارة المالية، وتعميق التكامل الإقليمي، وتحسين الاعتراف بمساهمات العمال المهاجرين. وتشمل

[٢] United Nations, "Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs" (New York, 2023).

النتائج المتوقعة سياسات قائمة على الأدلة بشأن التحويلات المالية واستثمارات المغتربين، وزيادة تعبئة التمويل الإنمائي، وتعزيز الإنتاجية والتنويع والقيمة المضافة.

٢- المناقشة

١٧- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد ممثل السودان على الحاجة إلى تعزيز منظومات البيانات والتحليلات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، وذلك من أجل تعزيز الحوكمة ووضع السياسات والتعاون الإقليمي في مجالات حوكمة البيانات والأمن السيبراني والشمول الرقمي؛ وردًّا على ذلك، أكدت ممثلة الأمانة على الطابع المركزي للذكاء الاصطناعي في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وطلب ممثل المغرب مزيدا من المعلومات عن البنية التحتية الطاقوية، مشيرا إلى الدور الهام الذي تضطلع به نظم النقل والطاقة في دعم التجارة والقدرة التنافسية والتصنيع.

سابعا- اجتماع فريق الخبراء المخصص [البند ٧ من جدول الأعمال]

١٨- انعقد الاجتماع تحت عنوان ''تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال التكنولوجيات الرقمية في شمال أفريقيا''. وأكد المشاركون على دور التكنولوجيات الرقمية في الرفع من كفاءة النظم الضريبية، وزيادة الوعاء الضريبي، والحد من التهرب الضريبي. كما سلطوا الضوء على أهمية التحويلات المالية والأساليب التي يمكن بها استخدام التكنولوجيات الرقمية لتعزيز الابتكار، من أجل تعبئة هذه الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار. وشملت التوصيات الرئيسية دعوات لتسريع الإصلاحات المالية ورقمنة الضرائب، وذلك لتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال ودعم التمويل الشامل للجميع؛ والاستثمار في البنية التحتية الرقمية الوطنية والخاصة بالابتكار، بهدف تعزيز القيمة المضافة المحلية وزيادة قدرة الاقتصادات الوطنية على الصمود؛ وتعزيز الثقة الرقمية والشفافية المالية من خلال الحمايةٍ القوية للبيانات، والحوكمة المنسقة، والاستخدام الآمن والأخلاقي للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي، من بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى.

ثامنا- عرض المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

ألف- تعبئة الموارد المحلية والخارجية

١- العرض

١٩- قدمت ممثلة الأمانة لمحة عامة عن المبادرات الأربع الرئيسية التي يساعد من خلالها المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا دول المنطقة دون الإقليمية في تعبئة الموارد المحلية والخارجية. وقالت إن المبادرة الأولى، التي تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية، تركز على تعزيز المكاتب المكلفة بكبار دافعي الضرائب وتحسين أداء الإيرادات في قطاعات حيوية مثل النفط والبنوك والبناء. وكجزء من هذه المبادرة، تم تقديم الدعم إلى حكومات السودان وليبيا ومصر وموريتانيا، بما يتناسب مع السياق المؤسسي وأولويات الإصلاح في كل بلد. وفي إطار المبادرة الثانية، التي تهدف إلى الاستفادة من تحويلات المغتربين ومدخراتهم، تتم مساعدة الدول على تصميم أدوات مالية مناسبة لتوجيه هذه الموارد نحو استثمارات منتجة. ففي مصر، من المتوقع أن يبدأ التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. أما المبادرة الثالثة، التي أطلقت في عام ٢٠٢٤، فتهدف إلى تعزيز نظم إدارة الديون الوطنية والقدرات التحليلية. وفي إطار هذه المبادرة، تم تدريب ٣٥ مسؤولا حكوميا على إطار عمل صندوق النقد الدولي لتقييم المخاطر السيادية والقدرة على تحمل الديون لفائدة البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق، مع تلقي حكومة مصر مساعدة تقنية مخصصة. وتركز المبادرة الرابعة على التمويل المستدام، الذي شكل ما بين ٧ و١٠ في المائة من التمويل العالمي في عام ٢٠٢٤، وهو ما يساوي حوالي ٦ تريليونات دولار. وفي إطار هذه المبادرة، شاركت وفود من مصر والمغرب في منتدى إقليمي بشأن التمويل المستدام للحكومات، عقده المكتب دون الإقليمي في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٢٥. وأعربت ممثلة الأمانة عن رغبتها في إبراز أشكال التمويل الناشئة، مثل السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة وصناديق الأثر الاجتماعي والتمويل المناخي والتمويل الأزرق. وقالت إن حكومتي موريتانيا وتونس تعملان، بدعم من المكتب دون الإقليمي، على إعداد استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام. وبموجب مبادرة جديدة، سيتم توسيع نطاق هذا العمل الإعدادي في عام ٢٠٢٦.

٢- المناقشة

٢٠- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على أهمية تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين إدارة الديون، وتسريع الجهود الرامية إلى اعتماد ممارسات تمويلية مستدامة لمواجهة فجوة التمويل التي تزيد اتساعا في المنطقة دون الإقليمية. كما أكدوا على أهمية التعلم من الأقران

والتعاون الإقليمي والسياسات الوطنية المتسقة، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل حتى تتمكن دول شمال أفريقيا من تخفيف القيود المالية المستمرة والدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية. وأعرب ممثل السودان عن اهتمامه بمنح الأولوية لبلده في المبادرات المستقبلية، بالنظر إلى الضغوط الإنسانية والاقتصادية الكبيرة التي لا يزال يواجهها، وشدد على الحاجة إلى دعم أوسع نطاقا، وذلك لتشجيع الاستثمار والخدمات الأساسية، من بين أمور أخرى. وأوضحت ممثلة ليبيا أن بلدها يشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين ويتلقى القليل من التحويلات المالية من الخارج، وهو مزيج يطرح تحديات واضحة في المالية العامة والحوكمة. وردًّا على ذلك، أكدت ممثلة الأمانة أن جميع مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستند إلى الطلب ولا تُنفّذ إلا بعد تلقي طلب رسمي من حكومة معينة، رهنا بتوافر التمويل من المانحين.

باء- قياس التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: التحديات والفرص

١- العرض

٢١- قدم السيد ليونارد وانتشيكون، عضو فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بما وراء الناتج المحلي الإجمالي، لمحة عامة عن ولاية الفريق والتوصيات الآخذة في التبلور. وقال إن مبادرة 'ما وراء الناتج المحلي الإجمالي' تهدف إلى وضع مجموعة محدودة من المؤشرات المملوكة للبلدان والتي تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه في تقييم التقدم المحرز في مجال التنمية، بالنظر إلى أن المقاييس الحالية لا تلتقط الجوانب المتعددة الأبعاد لرفاه الإنسان وأن هناك حاجة إلى إطار عمل أكثر شمولا يتمحور حول الإنسان. وأضاف أن المبادرة تستند إلى ركائز الرفاه والإنصاف والشمول والاستدامة، وأن الصحة والتعليم والحوكمة من بين المجالات الأساسية التي تتناولها. وترمي المبادرة إلى تجسيد الأبعاد الموضوعية والذاتية لحياة الناس، إلى جانب الطبيعة المترابطة للتنمية، بما يتجاوز الدخل والمعدلات. وترمي المبادرة إلى استكمال معيار الناتج المحلي الإجمالي، الذي سيظل مقياسا اقتصاديا مهما لن يتم استبداله، بل يتم استكشاف متغيرات معدلة منه. ولكي يكون هذا الإطار ذا مغزى، يجب أن تراعي المؤشرات التدابير السياساتية وأن تكون قادرة على توفير المعلومات اللازمة للتخطيط الوطني. وسيكون الالتزام السياسي القوي والوضوح المنهجي والقدرات المؤسسية أمورا أساسية لاعتماد الإطار بشكل فعال.

٢- المناقشة

٢٢- خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، طرح المشاركون أسئلة عن مدى ملاءمة المؤشرات المقترحة في سياق التحديات التي تطرحها الديون السيادية. وأكد أحد المشاركين أن البلدان النامية لا يمكنها تعزيز هيئاتها الوطنية بشكل فعال قبل معالجة القضايا الهيكلية التي يعاني منها

الهيكل المالي العالمي. وأبرز مشاركون آخرون الحاجة إلى أن يشمل هذا الإطار المؤسسات السياسية، والتماسك الاجتماعي، والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر (وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للنساء في السياقات الأفريقية) وتدفقات الموارد الطبيعية، التي ظلت عناصر محدِّدة للعديد من الاقتصادات الأفريقية. وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء توافر البيانات وإمكانية قيام الدول الأفريقية بتقديم تقارير منتظمة. وأوضح السيد وانتشيكون أن عملية القياس ستستند إلى منهجية تصاعدية، مدعومة باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لمعالجة الثغرات المستمرة في البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. وأكد المشاركون على ضرورة بناء القدرات لضمان قدرة الدول على إنتاج المؤشرات الجديدة وتحليلها واستخدامها بفعالية. وأشار ممثل مصر إلى أن العمل بالمؤشرات الاجتماعية الحالية واسع الانتشار، ودعا إلى معالجة محدودية الأدوات القائمة عند تصميم الإطار الجديد. وأكدت ممثلة ليبيا مجددا على وجود قيود مستمرة على البيانات في شمال أفريقيا وعلى أهمية الدعم التقني المحدد الأهداف. وفي الختام، شجع السيد وانتشيكون الدول الأفريقية على ترتيب المجالات حسب أولويتها وتطوير القدرات المؤسسية اللازمة لها لبدء استخدام المقياس الجديد.

تاسعا- النظر في مشاريع توصيات اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وإقرارها [البند ٩ من جدول الأعمال]

٢٣- أصدرت اللجنة التوصيات الواردة أدناه وأقرتها، وطلبت إلى المكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين:

٢٤- الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية مرنه ومواكِبة للتطورات، بما في ذلك التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام القائم على جودة البيانات الوطنية، بما يدعم ضبط التضخم، وضمان ترشيد الإنفاق العام وكفاءته وضمان مردوديته.

(ب) معالجة الحواجز التنظيمية وتعزيز التجارة الإقليمية البينية عبر توحيد الأنظمة، ودعم الشفافية، وتحسين البنية التحتية، وتقليص الأعباء الإدارية، وتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات الرقمية.

(ج) تطوير أنظمة مالية مرنة، وتعزيز إدارة المالية العامة وتحسين تعبئة الموارد المحلية، وإدماج الأنشطة غير الرسمية في النظم الوطنية، وحوكمة الإعفاءات غير المبررة، وتعزيز شفافية الموازنة ودقة البيانات، عبر رقمنة إدارة المالية العامة والإدارة الضريبية وغيرها من الرسوم الأخرى.

(د) تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص إدارة الدين العام واستدامته وشفافيته، والبناء على التجارب الناجحة في استخدام آليات التمويل المبتكِر والمستدام، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية بما في ذلك تعزيز نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(هـ) الاستفادة من أدوات التمويل المبتكِر وتمويل المناخ، وتعزيز الأطر المؤسسية الداعمة، مثل الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة من أجل التنمية، فضلا عن استقطاب مدخرات المهاجرين وتوجيهها نحو الاستثمارات المستدامة وطويلة الأجل في بلدانهم الأم.

(و) تعزيز التنسيق وإقامة شراكات فعّالة لإدارة الهجرة بشكل أفضل، واستثمار التحويلات المالية ومساهمات الجاليات في دعم التنمية المستدامة، مع وضع قوانين الاستثمار وتفعيل سياسات وبرامج تشجع المغتربين على استثمار مدخراتهم في بلدانهم الأم.

(ز) تعزيز التحوّل الرقمي وتحليل البيانات المتقدمة والاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وتحسين بيئة الأعمال لجذب استثمارات القطاع الخاص وتسريع تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو الشامل والمستدام.

(ح) تحسين جودة البيانات وتهيئة البيئة الرقمية والبنى التحتية اللازمة للمحتوى الرقمي ومشاركة البيانات.

(ط) حث الدول الأعضاء على توفير البيانات الوطنية المحيّنة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٥- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة دعم الدول الأعضاء في تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحديث الأنظمة الضريبية، والتحول الرقمي، وتحسين إدارة المالية العامة، ودعم الشمول المالي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة وتخصيصها؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء في إدارة الديون والتحكم في مستواها والحد من أعبائها وضمان استدامتها؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في إعداد استراتيجيات متكاملة للتمويل المستدام والتنمية، بما يعزز قدرة الدول الأعضاء على حشد الموارد، بما فيها تمويل المناخ لتعبئة موارد إضافية؛

(د) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية المبتكِرة لدعم تعبئة الموارد المحلية؛

(هـ) تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع قاعدة الإيرادات الضريبية لدعم العدالة الجبائية، والتحكم في مستويات الضغط الجبائي وإدماج القطاع غير المنظم والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

(و) دعم الدول في اعتماد الابتكار والتقنيات الرقمية الحديثة لتعزيز تنويع اقتصاداتها، وتوسيع دور مبادرات ريادة الأعمال، ورفع مستويات الإنتاجية، وتطوير التجارة الإقليمية، بما يضمن رفع معدلات التوظيف واستدامة النمو الاقتصادي الكلي، ويعزز التكامل الإقليمي؛

(ز) مواصلة دعم الدول الأعضاء على وضع أطر مالية مناسبة وأدوات تمويل مبتكِرة للاستفادة المثلى من مساهمات الجاليات وتحويلاتهم المالية من أجل تمويل التنمية والاستثمار على المستوى الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) مواصلة دعم الدول الأعضاء لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. بما في ذلك إعداد وتنفيذ استراتيجيات دعم الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(ط) مساعدة ودعم الدول الأعضاء لتوفير وتهيئة البيئة الرقمية اللازمة للرفع من جودة البيانات وتحسين سبل مشاركتها. وفي سياق متصل تنمية قدرات أعضاء المكتب دون الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي؛

(ي) دعم دعوات الدول الإفريقية الجارية لإصلاح النظام المالي العالمي بما يسمح بتمثيلٍ أكبر في هيئات صنع واتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية، وقدرة أكبر على الوصول للموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ك) مواصلة دعم الدول الأعضاء في برامج دعم قدرات رواد الأعمال والمؤسسات العامة في مجالات الحوكمة، والولوج إلى مصادر التمويل، لاسيما التمويل الأخضر والرقمنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة؛

(ل) دعم الدول الأعضاء في إدماج القطاع غير المنظم في القطاع الرسمي عن طريق الدراسات الاستراتيجية والإشراف على تبادل التجارب المقارنة، الرائدة في هذا المجال ؛

(م) حث المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني على إصلاح معايير ونماذج التقييم المستخدمة حاليا فيما يخص استدامة الدين بما يراعي احتياجات تمويل المناخ والتنمية المستدامة؛

(ن) إطلاق مبادرات تهدف إلى ابتكار أدوات تمويل جديدة تعتمد على الموارد ال محلية لتمويل شراكات عابرة للحدود على مستوى الدول الأعضاء

(س) إعطاء الأولوية للبيانات الوطنية لاستعمالها في حالة توفرها وتعمل على تحديث البيانات المستعملة.

عاشرا– موعد الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا ومكان انعقادها [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٢٦- أعلن مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أنه لم ترد حتى الآن أي عروض لاستضافة الدورة الحادية والأربعين للجنة، وحث أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم عروضهم في أقرب وقت ممكن. وقال إنه لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن موعد الدورة الحادية والأربعين ومكان انعقادها، سيُنظم اجتماع عبر الإنترنت في حزيران/يونيه ٢٠٢٦، يتم خلاله النظر في أي إعراب عن الاهتمام يتم تلقيها في غضون ذلك.

حادي عشر– مسائل أخرى [البند ١١ من جدول الأعمال]

٢٧– دعت ممثلة الأمانة أعضاء اللجنة إلى اقتراح مواضيع محتملة للدورة الحادية والأربعين للجنة. وقالت إن من الممكن إجراء مزيد من المناقشات وصقل المقترحات المقدمة خلال الاجتماع الذي سيعقد عبر الإنترنت في حزيران/يونيه ٢٠٢٦.

ثاني عشر– اختتام الدورة [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٢٨– أعرب رئيس المكتب عن شكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا نيابة عن جميع المشاركين. كما أعرب المشاركون عن تقديرهم لحكومة المغرب، بصفته البلد المضيف، وللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأكد ممثل مصر على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي. وشددت ممثلة ليبيا على ضرورة أن تعمل البلدان الأفريقية على تنظيم مواردها وتعبئتها بشكل أفضل من أجل تسريع عجلة التنمية. وأكد ممثل المغرب التزام بلاده بتعزيز التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

٢٩– وأبرز مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في كلمته الختامية قدرة المنطقة دون الإقليمية على تحقيق طموحاتها الإنمائية، وشدد على أهمية التعلم من الأقران، لا سيما في مجال تعبئة الموارد المحلية، وأكد من جديد التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم أولويات شمال أفريقيا.

٣٠– ثم أعلن رئيس المكتب اختتام الدورة في الساعة ١٣/٠٠ من ظهر يوم الأربعاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.